http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1643) السنة السابعة - الاحد (1) تشرين الثاني 2009

في استبيان أجراه مركز المدى لاستطلاعات الرأي العام شمل ٥٠٥ مواطنين:

انخفاض نسب المجددين لسجلاتهم الانتخابية .. اسباب ونتائج

امال انتخابية

مداولات

٨٠% يعتقدون ان قصور الخدمات الحكومية هو السبب

٧٩% يخشون من تكرار نفس الشخصيات في مجلس النواب القادم

٨٣% محبطون من نتائج الانتخابات النيابية السابقة

٨٠% يرون ان الانتخابات القادمة لن تحدث شيئاً جوهرياً

٥١% يعتقدون ان سلوك المفوضية العامة غير العادل وراء انخفاض نسب التحديث

نظم مركز المدى لاستطلاعات الرأي العام استطلاعا واسع النطاق للوقوف على وجهات نظر رأي الجمهور العراقي في أسباب انخفاض نسبة المواطنين الذين لم يراجعوا المراكز الانتخابية لتجديد سجلاتهم الانتخابية، استعدادا للانتخابات النيابية العامة التي ستجري في السادس عشر من كانون الثاني القادم عام ٢١٠١.

شمل الاستبيان ٥٠٥ مواطنين من مختلف الشرائح الاجتماعية وتنوعاتها الاقتصادية والانتماءات المختلفة العرقية والاثنية، وتوزعت استمارات الاستبيان على مناطق بغداد المختلفة في جانبي الكرخ والرصافة.

وتضمن الاستبيان خمسة أسئلة تتعلق بالجو السياسي العام وأداء الحكومة والمخاوف من تكرار الشخصيات الحالية وثقة المواطن بالتغيير وأخيراً عن دور مفوضية النزاهة ومخاوف المواطنين من احتمال التلاعب بنتائج الانتخابات، وكانت النتائج على الشكل التالي:

الحصيلة العامة

شارك في الاستبيان ٥٠٥ مواطنين، بلغ عدد الذكور فيهم ٣١٩ وقد بلغت نسبتهم ٦٣,٢٪، فيما بلغ عدد الإناث المشاركات في الاستبيان ١٨٦ مشاركة بلغت نسبتهن ٣٦,٨٪.

وفيما يتعلق بالتحصيل العلمي للمشاركين فقد بلغ عدد المشاركين من حملة الشهادة الابتدائية ٦٠ مشاركا وقد بلغت نسبتهم ١١,٩٪ فيما بلغ عدد حملة الشهادة الثانوية ٢٥٣ مشاركا وقد بلغت نسبتهم ٥٠٪ وبلغ عدد المشاركين من حملة الشهادة الجامعية ١٦٧ مشاركا وقد بلغت نسبتهم ٣٤,٩٪ فيما بلغ عدد المشاركين من حملة شهادة الدراسات العليا ١٦ مشاركا وكانت نسبتهم ٣,٢٪.

اما ما يتعلق بالمهن فقد بلغ عدد المشاركين من الطلبة ١٢٥ طالبا وطالبة وقد بلغت نسبتهم ٢٤,٧٪، اما المشاركون من أصحاب الاعمال الحرة فقد بلغ عددهم ١٣٣ وكانت نسبتهم ٢٦,٣٪ فيما بلغ عدد الموظفين المشاركين في الاستبيان ١٥١ موظفا وقد بلغت نسبتهم ٢٩,٩٪ فيما كان عدد المشاركين من العاطلين عن العمل ٤٠ عاطلاً وقد بلغت نسبتهم ٨٪، اما عدد ربات البيوت المشاركات في الاستبيان فقد بلغ ٥٦ مشاركة وقد بلغت نسبتهن ١١,١٪.

السؤال الأول: أداء الحكومة

وهو السؤال المتعلق بدور الأداء الحكومي في انحسار نسبة المجددين لسجلاتهم الانتخابية وتضمن السؤال اختيارين (أوافق، لا أوافق)، وقد اختار إجابة (أوافق) ٤٠٤ مشاركين، وقد بلغت نسبتهم من الشريحة ٨٠٪ فيما اختار إجابة (لا أوافق) ١٠١ من المشاركين وكانت نسبتهم ٢٠٪.

السؤال الثاني: الانتخابات السابقة

وهو المتعلق بنتائج الانتخابات السابقة ودورها في نسبة العزوف العالية عن تحديث السجلات الانتخابية من قبل المواطنين، وتضمن السؤال اختيارين (نعم، لا) وقد اختار إجابة (نعم) ٤٢٤ وكانت نسبتهم من الشريحة ٨٣,٩٪ فيما اختار إجابة (لا) ٨١ مشاركاً وكانت نسبتهم ١٦,١٪.

السؤال الثالث: تكرار الشخصيات

وهو السؤال المتعلق بمخاوف المواطن من احتمال تكرار الشخصيات الحالية في الانتخابات المقبلة.

وتضمن السؤال اختيارين هما (اتفق معك، لا اتفق معك) وقد اختار ٤١٠ من المشاركين إجابة (اتفق معك) وكانت نسبتهم من الشريحة ٧٩,٤٪ فيما اختار إجابة (لا أتفق معك) ١٠٤ مشاركين وقد بلغت نسبتهم ٢٠,٦٪.

السؤال الرابع: التغيير المقبل

وهو السؤال المتعلق بتوقع المواطن ان الانتخابات القادمة سوف لن تحدث شيئاً جوهرياً في الوضع العراقي، وتضمن السؤال إجابتين (نعم، لا) وقد اختار إجابة (نعم) ٤٠٦ من المشاركين وقد بلغت نسبتهم ٨٠,٤٪، فيما اختار ٩٩ من المشاركين إجابة (لا) وبلغت نسبتهم ١٩,٦٪.

السؤال الخامس: نزاهة مفوضية الانتخابات

وهو السؤال المتعلق بما اذا كانت هناك شكوك باحتمال التلاعب بنتائج الانتخابات من قبل المفوضية، هي السبب في الموقف السلبي من تحديث السجلات الانتخابية بالنسبة للناخبين، وقد تضمن السؤال إجابتين هما (نعم، لا)، وقد اختار ٢٦٢ من المشاركين إجابة (نعم) وكانت نسبتهم ٥١,٨٪، فيما اختار ٢٤٣ من المشاركين إجابة (لا) وكانت نسبتهم ٤٨,٢٪.

التحليل العام

يمكن ملاحظة الجوانب التالية في الاستبيان

أولاً: هناك نسبة عالية من حملة الشهادات الجامعية ممن شاركوا في الإجابة على أسئلة الاستبيان، وهذا يشير الى الاهتمام المتزايد لهذه الشريحة للمساهمة في التعبير عن رأيها وصياغة أساليب ضغط جديدة، في الواقع العراقي، لتحقيق الأهداف.

ثانياً: أثناء تفحص استمارات الاستبيان برزت ظاهرة ينبغي التوقف عندها ومحاولة إيجاد الحلول الناجعة لها، فقد أظهرت الإجابات على أسئلة الاستبيان ان الكثير من حملة الشهادات الجامعية قد انقسموا الى قسمين وهما، العاطلون عن العمل والكسبة، وهذا مؤشر على ضياع الإمكانات الأكاديمية والعلمية في قطاعات لا علاقة لها إطلاقا بما درسوه من جهد وزمن ومال، ليجدوا أنفسهم في أماكن عمل لا تحتاج الى أي شكل من أشكال المهارات ولهذا الوضع انعكاساته السلبية من الناحيتين الاقتصادية والنفسية وبالتالي تخلق لنا مواطناً سلبياً نتيجة إحساسه بالغبن والتهميش في فعاليات الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثاً: أشرت النسب العالية في عدم تحديث سجلات الناخبين على جو الإحباط العام الذي يعاني منه المواطن، على مستوى الأداء الحكومي الخدماتي أو الأداء البرلماني، الذي وضع اهتمامات المواطن في ذيل قائمة جدول أعماله، وخشية المواطن من ان الانتخابات المقبلة ستنتج وتعيد نفس الوجوه التي تصدت لقيادة البلاد على كافة المستويات منذ انتخابات الثورة البنفسجية في عام ٢٠٠٥.رابعاً: الإحباط الذي يبدو واضحا في إجابات السؤال الرابع، يشير الى انعطافة حادة في الرؤية المستقبلية، فهناك نسبة عالية من العينة ترى، ان لا تغيير جوهرياً سيحدث في الوضع العراقي نتيجة الانتخابات القادمة، ومثل هذا الطراز من القناعات الشعبية يترك تأثيره الواضح على مجمل العمل الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن العزوف عن المشاركة الفاعلة والناشطة في الحياة السياسية.

كتابة على الحيطان

رسائل شعبية

عامر القيسي

يوجه استبيان تحديث سجلات الناخبين، رسائل شفافة وواضحة الى النخب السياسية التي تقود البلاد والعباد منذ أربع سنوات، رسائل عن المزاج السياسي العام لدى الطبقة الشعبية التي انتظرت حلحلة أوضاعها الاقتصادية تحديداً، منذ الانتخابات السابقة عام ٢٠٠٥، ولكنها ظلت تعلل النفس بالآمال ترقبها، وتراها صابرة على عجز البيت الشعري، ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل!

ان قراءة متأنية لنسب الإجابات التي حظيت باستجابة سلبية، تدعو صراحة النخب السياسية ليس لإعادة النظر في برامجها فقط وانما حتى في سلوكها الشخصي متمثلا في عدم احترامها للمواطن والقوانين في الشوارع !

ربما يبدو الأمر مبالغا فيه لكن الحقيقة تقول ان حساسية الجمهور الشعبي تلتقط الجزئيات الحياتية بذكاء مفرط، فضلاً عن مثلنا الشعبي الذي يعتبر النموذج الشعبي (مفتح باللبن)!

وجدّية الموقف الشعبي تمثلت في النسب العالية، من خلال الاستبيان، لعزوف الناخبين عن تحديث سجلاتهم الانتخابية، وهو سلوك احتجاجي شعبي غير عنفي وصامت في الوقت ذاته.. يحتاج هذا الموقف الى نفض الشكل والمضمون السياسيين، ولا ندري ان كان في الوقت متسع لمثل هذا النفض، والاشتغال على آلية شكل ومضمون جديدين وان كان في الوقت الضائع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من تدهور الرصيد الشعبي للنخب السياسية القائدة !

لقد أثبتت آليات قيادة عمل الدولة فشلاً ذريعاً، باستثناء الوضع الأمني رغم كل الخروق التي تعرض ويتعرض لها، في قيادة دولة من طراز العراق، وأشكال الفشل ملقاة على قارعة الطريق، ملموسة ومعروفة ومفهومة من الجمهور الشعبي العراقي، ولو لم يكن هذا الفهم، لما كانت رسائل انتخابات مجالس المحافظات شديدة الوضوح ولما كانت رسائل نسب تحديث السجلات الانتخابية، وربما ستكون الرسائل القادمة اشد وطأة وتأثيرا على الطبقة السياسية العراقية بكل تنوعاتها الفكرية والسياسية والعرقية والاثنية، وليس متوقعا ان يكون الوقت كافيا لإصلاح ما أفسده الدهر وتخفيف شدّة لهجة الرسائل التي ستصل تباعا وفي كل مناسبة وبما يتفق مع نوع وشكل ونتائج الأداء السياسي الذي يتلمسه الجمهور الشعبي بحساسيته العالية.

لقد حرصنا في الاستبيان على ان نكون اكثر تنوعا وتمثيلا للشرائح الاجتماعية التي تتوجه اليها استمارات وأسئلة الاستبيان، في محاولة للتقرب لأدنى مسافة ممكنة من الموضوعية ومن حقيقة التعبير النسبي عن رأي الجمهور العراقي في أسباب موقفه السلبي من تحديث السجلات الانتخابية.

وترافق عمل الاستبيان مع استطلاعات صحفية عامة حول الموضوع نفسه فكانت النتيجة متقاربة، ان لم تكن متطابقة، مع نتائج الاستبيان في تجسيد الاستياء العام من مجمل الأداء الحكومي والبرلماني، وتحديدا فيما يخص القضايا ذات الالتصاق المباشر والقوي بهموم ومعاناة ومشكلات المواطنين اليومية.

من المنطقي ان تتوقف الطبقة السياسية، الحالية او المقبلة، بجديّة عالية أمام ردود أفعال الجمهور على مستويات الأداء وان تقتنع هذه الطبقة بانها ليست مطلقة الأيادي فيما تفعل وتتصرف غاضة الطرف عن المهمات الحقيقية الملقاة على عاتقها من قبل الجمهور الذي انتخبها متحديا أشكالاً متنوعة من المخاطر، وصلت في بعض مفاصلها الى حدود التضحية بالنفس من اجل الوصول الى صناديق الاقتراع، كل ذلك من اجل ان يروا حياة أفضل ومستقبلا واضحا لهم ولأبنائهم.

ومن المنطقي جدا ان تعيد النظر في حساباتها في مختلف وجوهها، ذلك ان الجمهور الذي أوصلها الى كراسي المسؤولية بإمكانه ان يسحبها من تحت أقدامهم في الانتخابات المقبلة!

مواطنون لـ(المدى): الانتخابات خيارنا والمقاطعة احتجاج شعبي على تردي الخدمات

اراء مختلفة

بغداد/ وائل نعمة
تصوير / مهدي الخالدي

يستعد العراقيون بكافة شرائحهم لغلق حقبة حرجة من تاريخهم المعاصر، اجتازت خلالها البلاد مخاضاً عسيراً، كان يقف العراق بكامل كيانه أمام مفترق طرق مصيري، وجملة من الخيارات الصعبة، التي شملت في سياقاتها بقاءه أو زواله من الخارطة السياسية.

المواطن العراقي وحده سيحدد الملامح القادمة للتجربة العراقية من خلال صناديق الاقتراع التي ستكون خياره الأول والأفضل ليعلن عن آرائه ويختار ممثليه ويرسم توجهات السنوات الأربع المقبلة.

أساسيات المواطنة

سعد محمود ٣٨ سنة موظف بوزارة الصحة يرى ان من أساسيات المواطنة هي المشاركة بالعملية السياسية عبر واجب المواطن في إعطاء صوته للأصلح والأكفأ، بالنسبة لي سأذهب بكل ثقة الى صناديق الاقتراع مهما كانت الظروف ومهما تعقدت وتشابكت مصالح السياسيين لان من سيقوم بفك التشابك هو المواطن العراقي عند وقوفه أمام صناديق الاقتراع.

الانتخابات هي الفيصل

مواطن آخر وهو أبو علي ٤٧ سنة صاحب محل لبيع الساعات بمنطقة السعدون، ذكر ان الفيصل الوحيد بين النظام والفوضى هي الانتخابات، وأضاف: نسمع الكثير من الدعوات التي تنطلق مع قرب حلول اي انتخابات في العراق تحاول ان تكسب بعض النفوس الضعيفة الى جانبها وإقناعهم بمقاطعة الانتخابات، لكن ما يدعون له هو الفوضى، ونحن لن نكون شركاء فيما يرغبون تحقيقه من زعزعة الوضع الأمني وضرب العملية السياسية.

ولم يختلف رأي سماء عبد الله ٣٤ سنة والعاملة في مكتبة ألوان بالكرادة حيث ذكرت أن من غير المعقول ان تترك بعض الأشخاص الذين لا ترغب سماء برؤيتهم على شاشة التلفزيون يأخذون منصبا مهما في الدولة بينما يجلس الأجدر منهم خلف الأضواء والسبب يعود لعدم المشاركة في اختيار النواب الكفوئين، وأردفت قائلة: نعم بالتأكيد سوف اذهب للمشاركة بالانتخابات حتى أتحمل المسؤولية في بناء العراق وأكون قد ساهمت في إيصال الشخص المناسب للمكان المناسب.

وستار عبد الرحمن ٦٥ سنة معلم متقاعد، يقول: ما أراه ضروريا أو ما نأمله بشكل عام هو بناء عراق ديمقراطي تعددي تسود فيه مبادئ القانون من دون تفرقة او محسوبية مع التأكيد على ان يأخذ القضاء دوره في تنظيم حياة المجتمع وان لا يكون أي سلطان على القانون، وأوضح محدثنا أن ما نأمله لن يتحقق الا بالمشاركة الواسعة في الانتخابات التي ستنشئ قاعدة قوية نستند إليها في رسم المستقبل.

اما المحامي بكر عبد الكريم فقد قال هو الآخر: لي بعض المطالب كوني محاميا وهذه المطالب لن استطيع تحقيقها الا بالمشاركة بالانتخابات، ما أتمناه هو تطبيق القانون وحفظ حقوق المواطن حسب لائحة حقوق الإنسان لتكون واقعا ملموسا وضرورة متابعة تحقيق حرية الرأي لأنها ضرورية لبناء المجتمع الديمقراطي لتأخذ المؤسسات دورها في بناء دولة حديثة.

وأضاف: من يعتقد ان الحصول على المطالب يكون بالجلوس بالبيت او خلف الطاولات والتهديد والانتقاد السلبي سيحقق شيئا فهو واهم، لان المطالب التي نبتغيها لن نستطيع ان نصل اليها الا عبر صناديق الاقتراع.

دور منظمات المجتمع المدني

بينما يجد سرمد راضي ٣٤ سنة موظف بمصرف دار السلام أن مسألة المشاركة في الانتخابات يجب ان تجد لها أصواتاً مدافعة عنها ومؤكدة على أهميتها حتى تشجع المواطن على الذهاب والإدلاء بصوته، وطالب سرمد منظمات المجتمع المدني بكل تشكيلاتها بتبني هذه المهمة باعتبارها طرفاً رئيسياً في العملية الانتخابية فيجب عليها ان تنشط لتقوم بدورها في مسألة المراقبة وتهيئة كوادر و تأخذ على عاتقها حث الناس على المشاركة الفاعلة وتعريفهم بأهمية هذه الانتخابات كل حسب دورها واختصاصاتها.

سرمد يريد ان تتدخل منظمات المجتمع المدني لانه يلمس حالة من اليأس أصابت الناخب العراقي بعد ان أحبطت آماله التي وضعها رهنا بيد ممثليه.

الانتخابات والنواب

ومن جهة أخرى فأن موضوع تلكؤ مجلس النواب في إقرار تعديل قانون الانتخابات الجديد يرمي بظلاله على الشارع العراقي وعلى تردد الناخب في المشاركة بالانتخابات المقبلة.

حيث يقول عدي مثنى ٢٢ سنة طالب في كلية العلوم بجامعة بغداد: لقد أثبتت القوائم المغلقة فشلها الذريع وعلى كافة الصعد، ومن المنطق لكل فرد ان يختار ممثله في مجلس النواب وهو على دراية كاملة بالخلفية والقيم التي يؤمن ويعمل من اجلها المرشح والا ينطبق المثل الشعبي العراقي عليه (يشتري سمج بالشط)، لذلك يجد عدي أنه من غير المنطقي ان يشارك بالانتخابات ويعطي صوته لشخص لا يعرفه.

سحر شهيد ٢٧ سنة موظفة بشركة هندسية تقول: هناك ضبابية تلف الانتخابات النيابية القادمة بحيث نحن لا نعرف كيف ستكون شكلها ولا طريقة التصويت ولا عدد النواب وغيرها من الفقرات المهمة بهذا الموضوع، ونحن نرى ومن الآن ان الانتخابات القادمة سوف لن تكون مختلفة عن سابقتها اذ انها تعتمد على الاصطفاف الطائفي والقومي والدليل على ذالك الخارطة السياسية التي بدأت تتشكل.

بينما اعتبر الصيدلاني حليم علوش صاحب صيدلية الكرادة ان تأخير إقرار قانون الانتخابات انما يعكس عجز الأحزاب والعملية السياسية عن طرح برنامج يمثل المجتمع كون تلك الأحزاب تحاول تأمين وجودها من خلال تلك العملية، والغريب في الموضوع انهم يحاولون جر المجتمع الى قضية القائمة المفتوحة والمغلقة ولكن لم يناقشوا ماهية البرامج لتلك الأحزاب ولم يتطرقوا الى مسألة غاية في الأهمية الا وهي حرمان بعض الشخصيات التي تورطت في قتل الناس من المشاركة في العملية السياسية والذين لا يزالون يصولون ويجولون ويعرقلون عمل البرلمان . ويجد حليم أن هذه العقبات والإخفاقات ستكون حائلا بين المواطن والانتخابات.

فيما ذكرنا ابو رجاء الرجل الخمسيني والذي يقف خلف (شيش الكص) بمطعم الأنوار في منطقة الزوية بعدد النواب المحترمين الذين نالوا اصواتا ومناصبً لا يستحقونها، فبعد ان خرج العراقيون متحدين الظروف الأمنية الصعبة ودعوات التكفير والرمي بنيران جهنم، قام هؤلاء النواب بترك مهمة التشريع والمراقبة وذهبوا يعرقلون عمل البرلمان بأن يتركوا الجلسات فيصبح النصاب غير مكتمل، بينما كان البعض منهم يدافع عن قتلة ومجرمين هربوا خارج العراق وادعوا انهم انضموا الى (المقاومة).

اختيارات ملتبسة

يقول مازن محمد٤٠ سنة مهندس: ان اتساع قاعدة الأميين في العراق امر خطير، فأن ذهاب الكثير من الناخبين العراقيين الى الانتخابات وهم لا يعرفون القراءة والكتابة يعد مؤشراً سلبياً على ان الكثير من الشخصيات او القوائم (اذا اعتمدنا احد النظامين) وصلت وستصل الى مجلس النواب والى المناصب الحكومية وهم صنيعة جهلاء!

ويجد مازن ان هذا الأمر يحدث إحباطاً للناخب اذا تخيلنا ان نصفاً او اقل من الناخبين لا يعرفون القراءة والكتابة فكيف يمكن ان نقنع البقية من الناخبين بأن يؤثروا في معادلة الانتخابات.

لامبالاة

أبو حسن ٥٢ سنة سائق تكسي و اب لثمانية أولاد يقول: لا وقت عندي لمتابعة ما يجري على الساحة السياسية ولا يهمني هذا الموضوع أكثر من اهتمامي بعائلتي وبترتيب وضعي المادي وسد حاجات أبنائي المتزايدة وخصوصاً انهم في المدارس والجامعات.

ويضيف: ان يومي يبدأ من الساعة الخامسة فجرا وينتهي مع بدء حظر التجوال وفي بعض الأحيان بعد ذلك ومعاناتي ترتبط بالشارع والزحام والتعامل مع السيطرات وشرطة المرور.. وأنا لا يهمني من سيحكم ومن سيكون وزيراً او نائباً.

مطالب أساسية

يعتقد مصطفى (٢٣) عاماً بأن لا يحق لأحد ان يطلب منهم المشاركة بالانتخابات لان هذا الامر حكر على المترفين والذين يملكون الوقت والمال، اما نحن فلا نملك حتى الكرامة فنحن مهانون لاعمل ولا شهادة ولامال، وطالب بأن تجد الحكومة مكانا لهم في الدوائر والشركات المتعددة وان تخصص لهم ولو شبرا واحداً في ارض الوطن بعد ان ضاقوا ذرعا بالبيت ذي المئة متر ونفوسه اكثر من خمسة عشر فردا.

فيما قالت نوال (أم عدنان ٤٢) سنة ربة بيت: سأشارك في الانتخابات لان الوضع الخدمي أصبح لا يطاق وانا أمل تغيير المسؤولين عن هذه الخدمات البلدية كما أتمنى ان أشارك في تغيير وضع المسؤولين عن الكهرباء والماء واعرف بأن كل هذه التغييرات لن تحدث ما لم تكن هناك وسيلة لذلك وهي الانتخابات.

بينما اعتقد حسين عادل ٣٧ صاحب أسواق بمنطقة ساحة كهرمانة: ان تردي وضع الخدمات البلدية وسوء الخدمات الصحية يصيبان المواطن العراقي بإحباط شديد لان الناخب سوف لن يرى أية فائدة من المشاركة بالانتخابات لانها ستؤدي الى النتيجة نفسها، على اعتبار ان الانتخابات السابقة أفرزت وضعا مأساويا في كل الجوانب الخدمية والصحية والاقتصادية وحتى الأمنية وربما ستكون النتيجة نفسها هذه المرة.

شروط للنائب

ويعتقد سجاد غافل ٢٩ سنة موظف بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ان اختيار الممثلين للشعب عبر الانتخابات امر في غاية الخطورة ويجب ان يراعى في قانون الانتخابات مسألة وضع شروط خاصة للنواب غير الشروط التي اعتدنا عليها وهي شروط كلاسيكية، وافترض سجاد ان يكون هناك شرط لترشيح النائب بأن يكون بمستوى مادي معين حتى لا يغتني او يصنع ثروة على حساب المنصب، بعد أن تكشفت الكثير من الحقائق بشأن هدف الكثير من النواب والمسؤولين وراء جلوسهم تحت قبة البرلمان، فقد ابتعدوا عن خدمة الشعب فيما ارتفعت أسهمهم وأرصدتهم في البنوك الأوروبية.

التزوير

فيما يشعر السيد عماد أبو عمار ٦٠ سنة صاحب ورشة نجارة بمنطقة ارخيتة بخيبة الأمل بسبب التزوير الذي يصاحب عملية الانتخابات، ويقول : ان مفوضية الانتخابات قد ثبت عليها الكثير من الإخفاقات وشهدت الانتخابات عمليات تزوير، و بهذا تصبح (مجيرة) لفئة معينة والتي تستطيع ان تقوم بالتزوير دائماً.

وعلى هذا الأساس يجد أبو عمار ان لا فائدة في المشاركة بالانتخابات لانها سترسو في النهاية على أشخاص معينين لان بإمكانهم التأثير على عمل المفوضية لذلك ستكون النتائج محسومة مسبقاً.